طرق الإمام ابن الجزري في كتابه

« النشر في القراءات العشر »

وما وقع فيها من

سقط ، وتصحيف ، وسهو ، ووهم ، ومخالفة الأصل

ـ عمل ـ

خادم القراءات وتحريراتها

أ. د. سامي بن محمد سعيد عثمان عبد الشكور

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

بالمدينة المنورة

١٤٣٦ / ٢٠١٥م

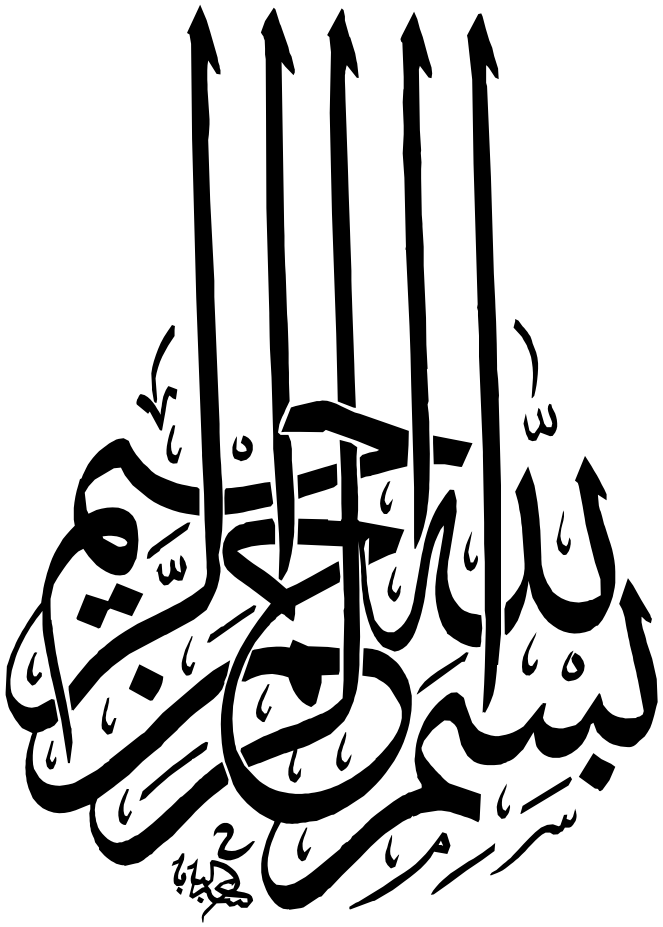
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا، ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،،،

فهذه ورقات أضعها بين يدي الباحثين تتعلق بطرق الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه النشر من حيث ما وقع فيها من سقط، وسهو، وتصحيف، ووهم، ومخالفة الطرق لأصلها الذي هو منه وكذلك ألفاظ الإمام الجزري، عند ذكر الطريق، وكذا اختياراته، مما وقفت عليه أثناء كتابة أبحاث الترقية لدرجة البروفسور، فكان هذا البحث على هامش تلك الأبحاث، وقد ذكرت بعضاً من تلك الملاحظات لكن دون تفصيل، فأحببت هنا أن أفصل ما وقع في طرق الإمام ابن الجزري هنا بأدلة علمية وواقعية، حتى تكون مناراً للباحثين، وخاصة أولئك الذين أشكلت عليهم بعض تلك المباحث فنسبوا للإمام الجزري ما لا يصح لعدم الإحاطة بأبعاد منهج الإمام ابن الجزري عند ذكره تلك الطرق، كما سيأتي مفصلاً بإذن الله.

كما أحب أن أنوه بخطر هذه المسائل في حال عدم الإلمام بها أو معرفتها لشدة وقعها على الرواية سلباً وإيجاباً. وقد وقع ذلك لكبار المحررين فمنعوا الوجه تارة وأجازوه تارة أخرى بسبب تلك الأمور الخمس.

أولاً: مخالفة بعض الطرق المسندة في النشر لأصولها :

ونقصد به تلك الطرق التي يذكرها الإمام ابن الجزري في كتابه النشر وليس لتلك الطرق وجود في الأصل الذي أخذ منه الإمام ابن الجزري وأشار إليه.

وهذا مما أشكل على كثير من الباحثين فهمه فكيف يذكر الإمام ابن الجزري طريقاً في كتابه النشر، ثم لا نجد هذه الطريق في المصدر الذي أشار إليه من أصول النشر، فاختلفت الآراء في هذه المسألة فمنهم من جعل ذلك من السقط في النسخ، ومنهم من جعل ذلك من الطرق الأدائية الاختيارية، ومنهم من جعل ذلك من الوهم الذي وقع فيه الإمام ابن الجزري، وكل ذلك وحسبما وقفت عليه لا يصح، بل لا دليل عليه فأما السقط فهذا باطلٌ ولا يصح أن يكون في جميع نسخ النشر حتى نجهل معرفة الطريق وأما أن هذا من طرق الأداء فهو قولٌ بدون وضع أدلة تثبت ذلك لا من أقوال الإمام ابن الجزري ولا تلامذته؛ لأن الإمام ابن الجزري سيضع طرقاً أدائية في كتابه النشر فلابد من شيء ملموس تطمئن إليه النفس لقبول تلك الطرق وأما الاختيار، فهذا أيضاً لا يقبل؛ لأن الاختيار يكون من شيء موجود في الكتب ولا يكون الاختيار من شيء مجهول، فالاختيار يصدق على أصحاب الطرق في كتبهم فهم المعنيون بالاختيار فيثبتون من أسانيدهم ما يشاؤون، ويدعون ما يشاؤون اختصاراً أو اختياراً لا أن يكون ذلك لابن الجزري.

وإليك تلك المواضع، وحصرها من كتاب النشر مع بيان سبب مخالفة الطرق لأصولها، وتحرير ذلك بالأدلة العقلية والنقلية بإذن الله تعالى.

الموضع الأول:

قال ابن الجزري (١/ ١٠٠)، طريق أبي بكر الشذائي، وهي السادسة عن ابن بويان ...، وطريق الكاروزيني من ثلاثة طرق، التلخيص ....، ومن المبهج ....، ومن طريق أبي الكرم، أ.هـ.

قلت: وعند الرجوع لأصول هذه الطرق لم نجدها إلا في كتاب المبهج كما ذكر ابن الجزري، وأما كتاب التلخيص، والمصباح فقد خليا من هذين الطريقين، فأدى ذلك لانقطاع الطريق على ظاهر النشر.

تحرير الطريق : بالنظر لكتاب النشر نجد أن الإمام ابن الجزري ذكر الطريق الرئيس وهو الإمام الكاروزيني، ثم أسند الإمام ابن الجزري الطرق المتفرعة من ذلك الأصل، وهي كتب: المبهج ، والتلخيص، والمصباح، والشاهد هنا دقة منهج الإمام ابن الجزري في هذا النوع الذي خفي على كثير من الباحثين مما جعل الاضطراب في تفسير ذلك المنهج، فبإعادة النظر في الطرق سواء التي هي طرق النشر أو الخارجة عنه أوحتى التي سكت عنها الإمام ابن الجزري نجد أن أبا معشر قرأ على الكاروزيني وأن شيخ سبط الخياط وأبي الكرم كذلك وهو الإمام الشريف عبدالقاهر قرأ أيضاً على الكاروزيني.

وبذلك تكون سلسلة رجال السند متصلة ويشهد بذلك طريق المبهج الذي وجدنا فيه الطريق نفسها إلى الكاروزيني ، فلما ثبت عندنا صحة قراءة الإمام عبدالقاهر الشريف على الكاروزيني وصحة قراءة سبط الخياط على الكاروزيني كانت طريق كتاب التلخيص والمصباح صحيحة ثابتة لأنهما قرآ على الشريف عبدالقاهر وهو على الكاروزيني، فأصبحت الطريق واحدة من هذه الكتب الثلاثة فلله در الإمام ابن الجزري في إسناده للطرق وإن لم تكن موجودة في أصولها .

فلما ثبت تلك الصحة أسند الإمام ابن الجزري تلك الكتب للنشر لتكون طرقاً موصلة للرواية.

الموضع الثاني:

قال ابن الجزري (١/ ١١٠) ومن طريق المطوعي عن الأصبهاني من ثلاث طرق: طريق الشريف أبي الفضل من كتابي ... المبهج والمصباح ... طريق أبي القاسم الهذلي، وهي الثانية، طريق أبي معشر وهي الثالثة، (أ.هـ.)

قلت: وعند الرجوع لأصول هذه الروايات لم نجد طريق المطوعي إلا في المبهج، والمصباح، وانتفت من الكامل، ومن سائر كتب الطبري.

تحرير الطريق:

ثبوتها وصحتها، وذلك لأنه لما صحت قراءة الشريف أبي الفضل وقراءة الإمام الطبري، والإمام الهذلي على الكارزيني، ثبت هذه الرواية من مجموع تلك الطرق عن المطوعي، بدليل

ثبوت الطريق من المبهج والكامل بقراءة الكارزيني على المطوعي، فلما ثبت قراءة الطبري والهذلي على الكارزيني أيضاً تحققنا يقيناً بصحة الطريق، وثبوتها، من طريق أبي معشر، وكتاب الكامل للهذلي، وإن لم يذكرا الطريق في كتابيهما، ويشهد لذلك بقية أسانيد الهذلي، والطبري التي أثبت قراءتهما على الكاروزيني من غير هذه الطريق أيضاً. فلما ثبت ذلك أسند الإمام ابن الجزري تلك الطرق للنشر.

الموضع الثالث:

قال ابن الجزري (١/ ١٣٢) .. طريق القاضي أبي العلا ، وهي الرابعة عن ابن حبش ... من المصباح ... ومن غاية الحافظ ... ومن كفاية أبي العز، أ.هـ.

قلت: وعند مقابلة طريق القاضي أبي العلاء على أصول النشر لم نجد الطريق في كتاب الكفاية.

تحرير الطريق:

ثبوت الطريق، وصحتها من كتاب الغاية، بل إنها أصل الطريق عن أبي العلاء القاضي، وإن لم يذكرها أبو العز في كتابه بدليل قراءة صاحب الغاية على أبي العز، وهو على شيخه الواسطي وقراءة الواسطي على أبي العلاء القاضي كما في غاية الإختصار؛ لأنه قرأ أصلاً على صاحب الكفاية، فلما صحت هذه الطريق وثبتت أسندها الإمام ابن الجزري في نشره، وإن لم يذكرها صاحب الكفاية فيه فالطريق واحدة من هذه المصادر وعدم وجودها في الغاية لا يقدم في صحتها وسلامة الطريق وسلسلة رجال الإسناد.

الموضع الرابع:

قال ابن الجزري (١/ ١٣٢): طريق ابن جمهور عن السوسي فمن طريق الشذائي من طريقين: من كتاب المبهج، والمصباح أ.هـ.

قلت: وهذه الطريق في المبهج كما ذكر الإمام الجزري، وخلت من كتاب المصباح مخالفة أصلها الذي ذكره ابن الجزري، فظاهر النشر انقطاع الطريق.

تحريق الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق، لأن كلاً من السبط، وأبي الكرم قرأ على عز الشرف، وقرأ عز الشرف على الكاروزيني، وهو على الشذائي فثبتت بذلك صحة الطريق، وليس في ذلك انقطاع، أو وَهْمٌ، أو سقط في النسخ، وهو ما تؤيده طرق المصباح والطرق الخارجة عن طرق النشر كذلك.

الموضع الخامس:

قال ابن الجزري: (١/ ١٣٢)، ومن طريق الشنبوذي من المبهج ... وكذلك أبو الكرم. أ.هـ.

قلت: هذه الطريق ثابتة في المبهج كما ذكر إمام الفن. إلا أنها غير موجودة في المصباح.

تحرير الطريق:

الثبوت والصحة لهذه الطريق، وذلك لأن السبط قرأ على الشريف العباسي، وهو على الفارسي، وقرأ الفارسي على الشنبوذي، فهي كذلك وبنفس الطريق من قراءة أبي الكرم على الشريف العباسي أيضاً فشيخهما واحد، وقرأ الشريف على الفارسي وهو على الشنبوذي، فلما صح الطريق، وكانتا طريقاً واحداً، أثبت ذلك الإمام ابن الجزري في كتابه النشر، طلباً لعلو السند، وإن لم يذكرها أبو الكرم فيه.

الموضع السادس:

قال الإمام ابن الجزري: (١/ ١٣٠)، المطوعي عن ابن فرح من ثلاث طرق طريق الكارزيني، وهي الأولى عن المطوعي من ثلاث طرق ... المبهج ... المصباح ... أ.هـ.

قلت: هذه الطريق في المبهج كما أشار الإمام ابن الجزري، وليست في المصباح كما تبين عند مقابلة الطرق بإصول النشر.

تحرير الطريق:

طريق ثابتة صحيحة فكلاً من السبط، وأبي الكرم قرأ على العباسي فشيخهما واحد، وقرأ العباسي على الكارزيني فلما ثبت ذلك، وصحت الطريق من مجموع الطرق أسند ابن

الجزري هذه الطريق، وهو ما تشهد له طرق المصباح الأخرى أيضاً من قراءة شيخ أبي الكرم على الكارزيني من غير هذه الطريق، وكذلك يشهد بصحة هذه الطريق كتاب الكامل للهذلي، وهي طريق النشر أيضاً.

الموضع السابع:

قال ابن الجزري: (١/ ١١٧)، طريق ابن الحباب عن البزي من طريق أحمد بن صالح من ثلاث طرق الأولى: عنه ابن بشر الأنطاكي، أ.هـ.

قلت: فهذه الطريق ليست موجوده لافي الجامع، ولافي المفردات.

تحرير الطريق:

لما صح وثبت عن الإمام الداني أنه قرأ على شيخه النجاد، وهو على الأنطاكي وهو على أحمد بن صالح والذي أثبتت كل التراجم، والأسانيد أنه قرأ على أحمد بن صالح، كان ذلك كافياً في صحة هذه الطريق وإن لم يذكر الداني ذلك في الجامع أو المفردات . مما جعل الإمام ابن الجزري يسند هذه الطريق للنشر .

الموضع الثامن:

قال ابن الجزري (١/ ١١٧)، الثانية: عنه عبد الباقي بن الحسن من طريق الداني، وابن الفحام، أ.هـ.

قلت: ذكر الإمام ابن الجزري من طريق عبد الباقي طريقين هما: الداني، وابن الفحام، فأما طريق الداني فهي من الجامع له، وأما طريق الفحام فليست من كتاب التجريد، لأن طريق التجريد هو الخزاعي ففي ظاهر النشر يعد هذا الطريق خارجاً عن طرق النشر.

تحرير الطريق:

ثبوت، وصحة هذه الطريق من التجريد، وإن لم يذكر ابن الفحام ذلك، وذلك لأن ابن الفحام قرأ على عبد الباقي بن فارس، وقرأ عبد الباقي على أبيه فارس فهذه الطريق هي عينها طريق الداني من الجامع من قراءته على فارس، وهو على عبد الباقي بن الحسن الذي قرأ على أحمد بن صالح كما أشار ابن الجزري.

فالطريق واحدة من الجامع والتجريد من مجموع الطرق، وإن لم يذكرها ابن الفحام فيه فهي طريق صحيحة ثابتة، لذا أسند الإمام ابن الجزري هذا الطريق كإحدى طرق النشر لعلو السند.

الموضع التاسع:

قال في النشر (١/ ١١٧): عنه عبد المنعم ابن غلبون من كتابه الإرشاد، أ.هـ.

قلت: هذه الطريق ليست كما ذكر الإمام ابن الجزري أنها من كتاب الإرشاد، لأن الإرشاد فيه طريق الخزاعي، والخزاعي ليس من طرق النشر.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق من الإرشاد، وإن لم يذكرها ابن غلبون فيه، لأن ابن غلبون أصلاً قرأ على أحمد بن صالح مباشرة، فأصبح في الإرشاد ولابن غلبون طريقان: الخزاعي وهو ما نجده اليوم فيه، وطريق أحمد بن صالح وهو ما ذكره ابن الجزري في النشر ولكنه غير موجود في الإرشاد وعليه فهي طريق صحيحة ثابتة متصلة السند، فاختارها صاحب النشر لأن تكون إحدى طرق النشر.

الموضع العاشر:

قال في النشر (١/ ١١٧): طريق ابن الحباب عن البزي ... طريق عبد الواحد ابن عمر من طريق الكامل، ومن طريق الخزاعي. أ.هـ.

قلت: فهذه الطريق في كتاب الكامل للهذلي كما أشار ابن الجزري إلا أنها ليست في المنتهى للخزاعي.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة وسلامة هذه الطريق، فلما ثبت من طريق الكامل قراءة عقيل على عبد الواحد وهي طريق الهذلي من قراءته على شيخه الواسطي، كانت تلك الطريق عينها طريق الخزاعي لقراءته المباشرة على عقيل، فهي تعتبر أعلى سنداً من الكامل، فكانت تلك الصحة

سبباً لإسنادها من ابن الجزري، لتكون طريقاً للنشر لعلو السند، وإن لم يذكرها الخزاعي في المنتهى.

الموضوع الحادي عشر:

قال ابن الجزري (١/ ١١٩): طريق ابن شنبوذ عن قنبل ... طريق القاضي أبي الفرج ... أبو تغلب وهي الأولى عنه من الكفاية ... ومن كتاب المستنير ... ومن المصباح ... أ.هـ.

قلت: ذكر الإمام ابن الجزري للمصباح طريقين من قراءته على شيخيه عبد السيد، وثابت بن بندار، فالطريقان ليسا في المصباح .

تحرير الطريق:

أما طريق عبد السيد فسنذكره في موضعه من هذا البحث؛ لأنه لا يتعلق بمضمون هذه الحالة، وإنما له حالة تخصه تأتي لاحقاً.

أما طريق ثابت بن بندار، فعند الرجوع لأصل الرواية من المصباح لم نجد لهذه الطريق مكاناً بين دفتي المصباح، لكنها رغم ذلك فهي طريق ثابتة صحيحة، بمجموع الطرق إذ ثبت لدينا قراءة السبط على ثابت بن بندار، وهو علي أبي تغلب، كانت تلك الطريق عينها من المصباح، إذ أن أبا الكرم قرأ أيضاً على ثابت كقراءة السبط عليه في الكفاية، وقرأ ثابت على أبي تغلب، فالطريقان واحدة، فلما ثبت ذلك وصح اختارها ابن الجزري، وأسندها للنشر، وإن لم يذكرها أصحابها في كتبهم، ويكفي لذلك وصلها من إمام الفن فلا انقطاع، في السند ولا سقط في النسخ.

الموضع الثاني عشر:

قال ابن الجزري (١/ ١١٨): "والثانية طريق صالح بن محمد ... وأبو بكر القطان" أ.هـ.

قلت: وطريق القطان ليست في غاية الاختصار للهمذاني.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذا الطريق، فلما صح من طريق الكفاية للسبط، ومن كتاب المستنير قراءة أبي الفتح فرج الواسطي علي المؤدب صالح بن محمد، كانت هذه الطريق عينها من غاية

الاختصار لأن أبا العلاء قرأ على المزرفي وهو القطان الذي بدوره قرأ على أبي الفتح فرج فيتساوى بذلك مع كتابي الكفاية، والمستنير وعدم وجود هذه الطريق في الغاية للهمذاني لا يضر وغير قادح في ثبوت الطريق، وصحتها كما تقدم، من أجل ذلك أسندها الإمام ابن الجزري لطرق النشر، وكفى بذلك صحة وثبوتاً.

الموضع الثالث عشر:

قال ابن الجزري (١/ ١٣٦): طريق النقاش وهي الأولى عن الجمال ... قرأ بها الداني ... أ.هـ.

قلت: ما أسنده الإمام ابن الجزري من قراءة أبي القاسم خواستي على أبي طاهر مشكلٌ ومؤذنٌ بانقطاع السند، إذ لم تصرح كتب التراجم بعرض أبي طاهر على النقاش.

تحرير الطريق:

إسناد هذا الطريق من عجيب صنع الإمام ابن الجزري ففي ظل إطباق الصمت في كتب الرجال والتراجم وكذلك صمت الإمام ابن الجزري عن ذلك بعدم ذكره في الطبقات أيضاً لا في التلاميذ ولا في الشيوخ مما جعل العمل والبحث عن وصل السند أكثر مشقة في البحث والتنقير عن اتصال السند، فبعد ممارسة مضنية في سلسلة الشيوخ والرجال ومتابعة طرق النشر وكذا الطرق الخارجة عن النشر وحتى الطرق التي سكت عنها الإمام ابن الجزري، وجدت وبحمد لله أن أبا القاسم خواستي عرض على أبي طاهر، وعلى النقاش فكلاهما شيخ له، وهما متعاصران وزمانهما واحد، والذي هو بين أيدينا والمشهور في كتب التراجم والرجال أن ابن خواستي عرض على النقاش فقط على أن يكون السند هكذا: الداني على الفارسي على النقاش، ولكن ما ذكره ابن الجزري: الداني على الفارسي على أبي طاهر على النقاش فكون أبي طاهر عرض على النقاش فهذا الذي لم يصرح به أحد، ولولا أن ابن الجزري قال: (١/ ١٣٧) وقرأ ... أبو طاهر على النقاش لقلنا هو سهوٌ من ابن الجزري.

الموضع الرابع عشر:

قال ابن الجزري (١/ ١٣٦): طريق النقاش ... عن الجمال ... ومن المصباح ..." أ.هـ.

قلت: هذه الطريق ليست في المصباح ..

تحرير الطريق:

ثبوت، وصحة هذه الطريق من مجموع الطرق، إذْ ثبت عند صاحب التجريد، والكامل قراءة الزيدي على النقاش فهذه الطريق هي عينها من المصباح وذلك لصحة قراءة شيخ أبي الكرم وهو الإمام الهاشمي على الزيدي، وساعدها على ذلك طريق التجريد والكامل إذ ثبت فيهما نفس الطريق لذا أسندها الإمام ابن الجزري للنشر وإن لم يذكرها أبو الكرم فيه.

الموضع الخامس عشر:

قال في النشر (١/ ١٣٧): طريق أحمد الرازي وهي الثانية عن الجمال من كتاب المبهج ... وكذلك أبو الكرم " أ. هـ.

قلت: فطريق أبي الكرم ليست في المصباح.

تحرير الطريق:

صحة وثبوت هذه الطريق، لأن كلاً من أبي الكرم وسبط الخياط قرأ على الشريف أبي الفضل، فالشيخ واحد فلما ثبت من المبهج أن الشريف قرأ على محمد بن الحسين، وهو على الشنبوذي وأن الشنبوذي قرأ على الرازي، كان هذا كافياً لإثبات صحة الطريق من المصباح، وإن لم يذكرها أبو الكرم فيه، وهو ما تشهد له بقية أسانيد أبي الكرم وصحة قراءته على شيخه أبي الفضل.

الموضع السادس عشر:

قال ابن الجزري (١/ ١٤٢): ومن طريق الشذائي وهي الثانية عن الرملي ومن الكامل للهذلي، أ.هـ.

قلت: وهذه الطريق ليست في الكامل للهذلي كما صرح ابن الجزري.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق من مجموع الطرق عن الشذائي فقد قرأ كل من الكارزيني، والخبازي ومحمد البغدادي على الشذائي، فلما ثبت أن شيخ الهذلي قرأ على الخبازي كما

صرحت بذلك أسانيد الهذلي وكتب التراجم، أسند الإمام ابن الجزري هذه الطريق من الكامل، وإن لم يذكرها الهذلي فيه.

الموضع السابع عشر:

قال في النشر (١/ ١٤٠): " طريق الواعظ وهي الخامسة عن النقاش من غاية أبي العلاء، قرأ بها على أبي العز، ومن كتابي أبي العز" أ.هـ.

قلت: أسند الإمام ابن الجزري من طريق الواعظ ثلاث طرق الغاية، والإرشاد والكفاية الكبرى كلاهما لأبي العز، وعند تتبع الطرق، ومقابلتها على أصولها، لم يكن طريق ابن شاذان الواعظ في كتاب الكفاية الكبرى، كما ذكر ابن الجزري.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق من الكفاية الكبرى، وإن لم يذكرها أبو العز فيه، إذ ثبتت هذه الطريق من كتاب الإرشاد، فالطريق واحد لأبي العز من الكتابين بل إن أبا العلاء صاحب غاية الاختصار قرأ على أبي العز وأسند هذه الطريق عن ابن شاذان من قراءة أبي العز على شيخه، فلما ثبت هذا الطريق من مجموع الطرق، وثبت من الإرشاد وغاية الاختصار، أسندها ابن الجزري في النشر، وإن لم يذكرها أبو العز فيه طلباً لعلو السند.

الموضع الثامن عشر:

قال في النشر (١/ ١٤٠): " طريق الزيدي وهي الثامنة عن النقاش ... ومن مصباح أبي الكرم " أ . هـ.

قلت : هذه الطريق خالفت الأصل إذ لا وجود لها في المصباح.

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذا الطريق من مجموع الطرق عن الزيدي، فقد أثبتت الأسانيد والتراجم صحة قراءة الشريف الهباري على الزيدي، لذا كانت إحدى طرق النشر لعلو السند وإن لم يذكرها أبو الكرم فيه، فإذا ثبتت الرواية لا يردها عدم ذكرها أو عدم اختيارها من صاحب السند في كتبه.

الموضع التاسع عشر:

قال في النشر (١/ ١٤٧): " طريق القافلائي وهي الثانية عن شعيب ... ومن التجريد " أ.هـ.

قلت: هذه الطريق لا وجود لها في التجريد، والذي فيه طريق المطوعي فقط..

تحريق الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق بمجموع الطرق عن القافلائي فلما ثبتت قراءة الفحام علي عبد الباقي على أبيه علي السامري مما يوافق طريق الشاطبية، والتيسير، وتلخيص بليمة، والعنوان، والمجتبى والكافي، وروضة المعدل، أصبح لزوماً ثبوت هذه الطريق من كتاب التجريد، فكل هؤلاء صح عنهم قراءة السامري على القافلائي وهو عين التجريد لصحة وثبوت قراءة فارس على السامري وهي طريق التجريد، فأسندها ابن الجزري للنشر، وإن لم يذكرها ابن الفحام فيه .

الموضع العشرون:

قال في النشر (١/ ١٤٩) طريق النهرواني وهي الثالثة عن الصواف ... ومن كتاب المستنير قرأ بها ابن سوار على ابي العطار على أبي الحسن الخياط ومن كتاب الجامع للخياط.

تحرير الطريق :

أسند الإمام ابن الجزري في كتاب الجامع طريق النهرواني وهي ليست فيه والتحرير ثبوت وصحة هذه الطريق عن الخياط فلما أثبت ابن سوار طريقه عن النهرواني من هذه الطريق فهي نفسها وقعت للخياط؛ لأنه قرأ النهرواني كذلك وإن لم يذكرها الخياط في كتابه، فأسندها صاحب النشر طلباً لعلو الإسناد، وهي عينها طريق المستنير من قراءته على العطار وهو على النهرواني، وكذلك من قراءة ابن سوار على الخياط إلا أنه لم يذكرها في المستنير ولكنها ثبتت بقراءة الخياط على النهرواني ويكفي نص ابن الجزري في النشر على صحة ذلك.

قلت: ولا يلزم من أصحاب الكتب أن يذكروا كل الطرق عن الشيوخ وهذا ما حصل في المستنير فإن شيخيه العطار والخياط قرآ على النهرواني كما دلت على ذلك طرق المستنير وغيرها، فأسند أحد شيخيه وسكت عن الآخر اختياراً.

الموضع الحادي والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٥٢): ومن طريق أبي طاهر من أربع طرق، طريق الحمامي ... ومن المصباح قرأ بها أبو الكرم على أبي محمد رزق الله ... وعلى الشريف أبي نصر الهباري" أ . هـ.

قلت: طريق الشريف الهباري ليست في المصباح .

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق من المصباح، لصحة الأسانيد بذلك عن صاحب المصباح، وإثبات التراجم صحة قراءة الشريف الهباري على الحمامي فلما ثبتت سلامة وصحة الطريق أسندها صاحب النشر فيه.

الموضع الواحد والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٥٤): " ومن طريق زرعان، طريق السوسنجردي... ومن المصباح " أ . هـ.

قلت: هذه الطريق غير موجودة في المصباح كما نص ابن الجزري.

تحرير الطريق:

ثبوت، وصحة الطريق من المصباح، وإن لم يذكرها أبو الكرم فيه، وذاك، لصحة قراءة الخياط شيخ أبي الكرم على السوسنجردي، ويشهد لذلك ثبوت هذه الطريق من غاية الاختصار، بقراءة شيخ الهمذاني على الخياط وهو على السوسنجردي فالطريق واحد، لذا أسندها ابن الجزري للنشر.

الموضع الثاني والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٥٨): " ومن طريق ابن مقسم ... طريق الحمامي، وهي الثانية عن ابن مقسم ... ومن المصباح قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر الهباري " أ . هـ.

قلت: عدم وجود هذه الطريق في المصباح كما ذكر ابن الجزري.

تحرير الطريق:

التحقيق ثبوتها وصحتها من كتاب المصباح، لثبوت قراءة الشريف الهباري على الحمامي سابقاً، فلما صح ذلك اتصل الإسناد وإن لم يذكره أبو الكرم في المصباح، فأسندها ابن الجزري للنشر.

الموضع الثالث والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٦٢): "طريق الوزان عن خلاد من طريقين، الأولى الصواف عن الوزان من سبع طرق، طريق البزوري، وهي الأولى عن الصواف ... ومن الكامل للهذلي " أ . هـ.

قلت: هذه الطريق ليست في الكامل لأن الذي فيه عن ابن فرح عن الدوري.

تحرير الطريق :

لم يصرح ابن الجزري في الطبقات بأن البرزوري عرض على الصواف، ولم يذكره في التلاميذ، ولم يذكر ذلك في الشيوخ، وبعد البحث في التراجم وجدت والحمد لله تصريح الإمام الذهبي بأن البزوري عرض على الصواف، وأما ما يتعلق بتحرير هذه الطريق من الكامل: فهي طريق ثابتة صحيحة، لأن شيخ الهذلي عرض الحذاء، وهو على البزوري، فالإسناد متصل وعليه جاء مسنداً في النشر.

الموضع الرابع والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٧٠): ومن طريق أبي الفرج ... وبإسنادي المتقدم إلى الحافظ .. " أ . هـ.

قلت: هذه الطريق ليست موجودة في أصولها.

تحرير الطريق:

كل هذه الطرق من النشر عن ابن سوار، والحافظ من طرق ابن الجزري في النشر بإسناده لها من قراءته على شيوخه دلالة واضحة على اختيارات ابن الجزري لما صح من الطرق عن أصحاب هذه الكتب، وإسنادها للنشر، وإن لم يذكروها في كتبهم.

الموضع الخامس والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٨٩): " طريق البرصاطي عن إسحاق ... قرأ بها الحافظ أبو العلاء على ... " أ . هـ.

قلت: هذه الطريق ليست في غاية الاختصار.

تحرير الطريق:

صحة وثبوت هذه الطريق، فقد صحت من طريق المصباح من قراءة شيخ أبي الكرم على الحربي على البرصاطي وهي عين طريق غاية الاختصار، من قرأءة شيخ أبي العز على الحربي على البرصاطي، وذلك من قراءة أبي العلاء على أبي العز، فالطريق واحد، فلما صحت أسندها ابن الجزري للنشر وإن لم يذكرها الحافظ في الغاية.

الموضع السادس والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٨٤): " طريق هبة الله وهي الثالثة عن المعدل من طريقين ... ومن المصباح" أ.هـ.

قلت: هذا الطريق غير موجود في المصباح .

تحرير الطريق:

ثبوت وصحة هذه الطريق عن المصباح، وهي من إسناد ابن الجزري للطرق الصحيحة المسكوت عنها اختصاراً من أصحاب تلك الكتب، فلما صحت قراءة ابن سيما على هبة الله كما تشهد بذلك الاسانيد والتراجم، من قراءة الشهرزوري على عبد السيد على القاضي أبي العلاء على ابن سيما، ثبتت بذلك صحة وسلامة الإسناد من ذلك الطريق، فأسنده ابن الجزري في النشر.

الموضع السادس والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٨٥): " طريق الزبيري عن روح ... ومن طريق ابن حبشان من الكامل" .أ.هـ.

قلت: لم يذكر الهذلي هذه الطريق في الكامل، لأن الذي في الكامل الزبيري عن ابن وهب وليس روح.

تحرير الطرق:

ثبوت وصحة هذه الطريق من أعجب ما صنع الإمام ابن الجزري، إذ ليس في الكامل إلا طريق ابن وهب عن روح فعلى ظاهر النشر هي رواية خارجة عن طرق النشر وكيف يضعها ابن الجزري للزبيري عن روح، وبعد البحث وممارسة الطرق والأسانيد لأصول النشر وغيرها من ما هو ليس من طرق النشر وكذلك الطرق التي سكت عنها وهي من طرق النشر أيضاً ومتابعة سلسلة رجال النشر وسلسلة رجال التلاميذ تبين لي والحمد لله أن الزبيري قرأ على ابن وهب أيضاً ، وقرأ على روح، فأسند ابن الجزري قراءة الزبيري على روح من الكامل وإن لم تكن فيه لصحة ذلك وثبوته عند الهذلي، فأسندها للنشر وفي هذا دلالة كبيرة على منهج الجزري في هذا النوع، والذي لم يطلعنا عليه، ولم يشر إليه، وإنما هو سر من أسرار هذا الكتاب فلله دره من إمام.

الموضع الثامن والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٠٣): طريق الحلواني عن قالون ... طريق النقاش وهي الثالثة عن ابن مهران من تسع طرق ... ثانيتها .. طريق أحمد بن علي بن هاشم ".أ.هـ.

قلت : لم يصرح ابن الجزري بأصل هذه الطريق مما يعطيها حكم الانقطاع عند الناظر لها لأول وهلة.

تحرير الطريق:

بعد البحث في سلسلة طرق رجال الحمامي، وأصول النشر تبين ولله الحمد أن هذه الطريق صحيحة ثابتة، وأصلها هو كتاب الكامل للهذلي، ص (١٩٥)، وهو تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم، وكذا ثبوت قراءة تاج الأئمة على الحمامي وهو على النقاش؛ لأن ابن الجزري أمن عدم الإشكال فلم يذكر الكامل لشهرة الطريق وهو الصواب.

الموضع التاسع والعشرون:

قال في النشر (١/ ١٠٣): " طريق الحلواني عن قالون ... طريق النقاش ... من تسع طرق ... رابعتها: طريق أبي علي الحسن العطار " أ . هـ.

قلت: لم يصرح ابن الجزري بأصل هذه الطريق كسابقتها.

تحرير الطريق:

ثبوت هذه الطريق وصحتها، إذ قد ثبت عندي بعد فحص سلسلة طرق الحمامي، ومقابلتها بطرق النشر من طرق الحمامي تبين لي أنها من كتاب المستنير لابن سوار (١/ ٢٣٤). فهي طريق صحيحة تشهد لها طرق المستنير في سائر كتبه وبقيةالطرق ، ولله الحمد.

الموضع الثلاثون:

قال في النشر (١/ ١٠٣) طريق الحلواني عن قالون ... طريق النقاش ... من تسع طرق ... خامستها: طريق أبي علي الحسن الشرمقاني" أ.هـ.

قلت: لم يصرح ابن الجزري بمصدر هذه الطريق.

تحرير الطريق:

هي والله الحمد كسابقتها ، وهي هنا من كتاب المستنير لابن سوار صحيحة ثابتة فيه (١/ ٢٣٤).

الموضع الواحد والثلاثون:

قال في النشر (١/ ١١٥) طريق النقاش عن أبي ربيعة ... الثالثة: طريق النهروان عن النقاش من كتاب الروضة" أ. هـ.

قلت: ليس في الروضة طريق النقاش البتة، وعليه فهذه الطريق للناظر منقطعة في ظاهر النشر.

تحرير الطريق:

هذه الطريق من عجيب صنع الإمام ابن الجزري، إذ أنه أسند طريق النقاش عن أبي ربيعة، من كتاب الروضة، وكتاب الروضة فيه عندنا: هبة الله عن أبي ربيعة، وبعد البحث في الأسانيد، وتراجم الرجال، ومقابلة رجال الروضة للمالكي وبعد الوقوف على طرق النشر الخارجة منه والطرق التي سكت عنها تبين لي أن النهرواني قرأ ايضاً على هبة الله وعلى النقاش فكلاهما شيخ له فلما ثبت وصح أخذ النهرواني عن الرجلين أصبح طريق النشر

صحيحاً وثابتاً وإن لم يذكر صاحب الروضة فيه هذا الطريق، فأسند ابن الجزري هذه الطريق في النشر لصحتها وثبوتها ولعلو سندها فيه .

ثانياً السهو:

ويقصد به سبق قلم المؤلف لشيء ليس هو المراد، ولو تنبه لما أنكره.

الموضع الأول:

قال في النشر: (١/ ١٥٩): " طريق الطبري، وهي الثالثة عن ابن مقسم ... ومن الوجيز لأبي علي الأهوازي " أ . هـ.

تحرير الطريق:

هذه الطريق من كتاب الموجز لأبي علي الأهوازي، وليست من الوجيز وهي عينها التي أراد الإمام ابن الجزري، لأن الوجيز ليس فيه هذا الطريق البتة، وإنما هو من الموجز، وهذا يقع كثيراً كما في هذه الحالة، وذاك كأن يكون للمؤلف أكثر من مُؤلف، فينسب الناقل من أحدهما، وينسبه للآخر، وهذا حال البشر.

الموضع الثاني:

قال في النشر (١/ ١٦٠): " رواية خلاد، طريق ابن شاذان ... طريق النقاش عن ابن شاذان ... ومن تلخيص أبي معشر " أ.هـ.

تحرير الطريق:

هذه الطريق من كتاب الجامع لأبي معشر (لوح/ ٦٩) وليس من التلخيص لأبي معشر، وهو سبق قلم، لأن هذه الطريق لا توجد أصلاً في التخليص، وقد وقع لابن الجزري فيها كما في الحالة السابقة، سبب كثرة مؤلفات صاحب الطريق، وهو أمر وارد.

الموضع الثالث:

قال في النشر (١/ ١٦٢): " طريق الوزان عن خلاد الأولى: عن طريق الصواف عن الوزان ... طريق بكار، وهي الثانية عن الصواف ... ومن تلخيص أبي معشر ... " أ . هـ.

تحرير الطريق:

هذه الطريق ليست من التلخيص وهو سبق قلم، بل هي من جامع أبي معشر الطبري، (لوح / ٦٩).

الموضع الرابع:

قال في النشر (١/ ١٦٣): " طريق أبي بكر النقاش وهي الرابعة عن الصواف من تلخيص أبي معشر " أ . هـ.

تحريق الطريق:

هذه الطريق من كتاب أبي معشر الطبري، وليس من كتابه التلخيص (لوح / ٦٩).

الموضع الخامس:

قال في النشر (١/ ١٣٠): " ومن طريق المطوعي عن ابن فرح ... ومن كتاب التلخيص للإمام أبي معشر الطبري ... " أ.هـ.

تحرير الطريق:

هذه الطريق ليست في التلخيص لأبي معشر، وإنما من كتابه الجامع (لوح : ٤٢).

فكل هذه الطرق السابقة تدل دلالة واضحة أنه سبق قلم من الإمام ابن الجزري، فالسهو قد يكون مرة واحدة، لكن أن يستمر لأكثر من طريق، فهذا يدل أن ابن الجزري كان ينظر في الجامع، وسبق قلمه لكتاب التلخيص لنفس المؤلف.

الموضع السادس:

وهذه الحالة تكون في تشابه بعض الكتب في الأسماء، فيثبت الناقل لأحدها، ويكون الآخر هو المرادة.

ومثال ذلك:

قال في النشر (١/ ١٤٢): " طريق الصوري عن ابن ذاكون فمن طريق الرملي ... طريق زيد ... من كتاب الجامع لأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي" أ . هـ.

قلت: فعند الرجوع لأصل هذه الرواية تبين أنها ليست في جامع الفارسي هذا، وإنما هي من جامع ابن فارس الخياط هي بعينها فيه.

على أني وبعد ممارسة طرق الكتابين لهما ومقابلتهما على النشر، وتراجم الشيوخ للكتابين مما يوافق طرق النشر، تبين لي أنه يجوز أن يكون ما أراد ابن الجزري حقاً، وذلك أني وبحمد لله بعد الفحص للطرق السابقة وجدت أن كلاً من الخياط، والفارسي الشيرازي، كل منهما له كتاب اسمه الجامع، وكذلك قد قرأ كل منهما على شيخ واحد، وهو ابن شاذان فتكون الطريق واحدة من الكتابين، لكن يظل عدم وجودها في جامع الشيرازي، أقرب لجامع الخياط، والله أعلم.

ثانياً: السقط:

ويقصد به سقط كلمة، أو حرف من أصل الكتاب تخل بما يترتب على ذلك الفن سواء كان معنى أو سند، أو طريق.

الموضع الأول:

قال ابن الجزري (١/ ١٩٩): " طريق ابن شبوذ عن قنبل ... طريق القاضي أبي الفرج ... أبو تغلب وهي الأولى .... ومن كتاب المصباح قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب وثابت من بندار، وقرأ بها ثابت، وعبد السيد ... على أبي تغلب " أ.هـ.

قلت: الشاهد هنا قول ابن الجزري: وقرأ بها ثابت وعبد السيد ... على أبي تغلب، والصواب: أن الذي قرأ على أبي تغلب هو ثابت فقط، وهو ما تكشفه الأسانيد والطرق، وأما عبد السيد فلم يقرأ البتة على أبي تغلب، وهذا يعد انقطاعاً في الأسانيد عن ابن الجزري في ظاهر النشر.

تحرير الطريق:

أن ثمة سقطُ وقع لكتاب النشر، إذ إن شيخ عبد السيد هو الذي قرأ على أبي تغلب ولا يصح، أن يكون عبد السيد عرض على أبي تغلب فهذا بعيد، وبالرجوع لطرق وأسانيد وتراجم الشيوخ ومقابلة ذلك على طرق النشر تبين لي أن الطريق هكذا:

أبو الكرم الشهرزوري على شيخه الإمام أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب على القاضي الفرج المعافى بن زكريا الحريري على أبي الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ

على قنبل فخطأ النساخ بالسقط لـ عبد السيد شيخ أبي الكرم أدى لهذا الانقطاع في السند من طرق النشر، وهو موصول في المصباح بتمامه والله الحمد.

الموضع الثاني:

قال ابن الجزري (١/ ١٢٦): " طريق الكاتب، وهي السابعة عشر عن ابن مجاهد من طريقين: قرأ بها الداني على أبي الفتح ... وقرأ بها الفارسيي وأبو الفتح على أبي محمد الحسن ابن عبد الله بن محمد الكاتب" أ . هـ.

قلت: ذكر الإمام ابن الجزري طريقين عن ابن مجاهد، والذي يعنينا هنا ما قرأ به الداني على أبي الفتح، والشاهد هنا: قول ابن الجزري: وقرأ أبو الفتح على أبي محمد الكاتب ".

تحرير الطريق:

هذا الطريق منقطع بهذه الصورة، لأن أبا الفتح لم يقرأ أصلاً على الكاتب بل لم يدركه، إذ إن الكاتب تلميذ ابن مجاهد، فيستحيل العرض عليه.

لأن شيخ أبي الفتح عبد الباقي هو الذي عرض على الكاتب، فثمة سقط من النساخ أدى لهذا الانقطاع وعليه فهذه الطريق صحيحة ثابتة من طريق كتاب السبعة لابن مجاهد وكذا من كتاب النشر لابن الجزري.

الموضع الثالث:

قال في النشر (١/ ١٣٧): " طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام فمن طريق زيد بن علي من ... طريق النهرواني وهي الأولى ... ومن روضة المعدل ... " أ . هـ.

قلت: عند مقابلة هذه الطريق على روضة المعدل لم أجد هذه الطريق، والذي فيه النهرواني على الداجوني على هشام.

تحرير الطريق:

الطريق ثابتة صحيحة من روضة المعدل، إذ سقط من المخطوط الواسطة بين النهرواني والداجوني، وتبين أنه: زيد بن علي، كما في النشر، وعلى القارئ الكريم إضافة هذا السقط في نسخته فليضفه فبدونها السند منقطع.

الموضع الرابع:

قال في النشر (١/ ١٣٦): " ومن طريق أبي عبد الله الجمال ... طريق النقاش ... ومن كتاب التجريد قرأ به على ... " أ . هـ.

قلت: عند مقابلة التجريد على أصل هذه الطريق لم أجده كما ذكر ابن الجزري بل فيه: وقرأ الفارسي ... على الشريف ... الزيدي على أبي بكر ... النقاش على أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام... (ص ١٠٠).

فالشاهد: وقع سقط للنساخ فجعلوا النقاش عرض على الحلواني.

والصواب: النقاش على الأزرق الجمال على الحلواني.

وهذا الموافق لنص النشر، وأسانيد علماء القراءات وهو الذي تثبت به الروايات.

الموضع الخامس:

قال في النشر (٢/ ٢٤): " رواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة، والكسائي وخلف ... وعن ورش غير الأزرق، وذكره أبو الفضل ... " أ . هـ.

والشاهد: في السقط بعد كلمة (غير الأزرق) فقد فصل الإمام الهذلي وبين طريق الأزرق، ثم استثنى طريق غنة الأزرق، لكنه سقط من النشر وهو موجود في الكامل، وقد أفردت هذه المسألة ببحث مستقل، بينت فيه ثبوت غنة الأزق من كتاب الكامل وسبب وهم كلاً من الأمام الازميري والإمام المتولي، في منعها غنة الأزرق، وسميته (غنة الأزرق بين النفي والإثبات) فليطلب هناك.

الموضع السادس:

قال في النشر (وعشيراتكم) في التوبة فخمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب التجريد وأبو القاسم خلف عن خاقان، ونص عليه كذلك إسماعيل النحاس.

قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، أ. هـ.

قلت: يعني هذا أن في لفظ (عشيراتكم) الوجهان: الفتح والتقليل، فالتسير نص على الترقيق، والتفخيم من النشر.

تحرير الطريق:

ليس في لفظ (عشيراتكم) إلا الترقيق قولاً واحداً والسبب في ورود الوجهين في ظاهر النشر بسبب السقط الذي وقع للنساخ، والنص المحقق من النسخ الأخرى للنشر هو كالتالي:

خامسها، و (عشيراتكم) في التوبة فخمها أبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان صاحب التجريد [وأحسبه من أجل الضمة، وذكر الوجهين أبو محمد مكي، وأبو عبد الله ابن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة، سادسها: (حيران) فخمها من أجل عدم الصرف صاحب التجريد] وأبو القاسم ... أ . هـ.

قلت: فما بين القوسين هو الساقط كما في نسخ النشر سوى المطبوع الذي بين أيدينا ففيه السقط، والشاهد هنا أن الخلف ينصرف إلى لفظ (حيران) لا لفظ (عشيراتكم).

فلفظ (حيران) فيه للداني وجهان: التفخيم والترقيق، وهما اللذان أشار لهما ابن الجزري في نشره (١/ ٩٧).

قال الداني في الجامع: (٢/ ٧٧٧): قال أبو عمرو: وقد اختلف شيوخنا بعد ذلك في ثلاث كلم: وهي قوله تعالى (حيران) فأقرأني ابن خاقان (حيران) بإخلاص الفتح ... وأقرأنيه غيره بإمالة الراء).

الموضع السابع:

قال في النشر (١/ ١٩): في حكم القراءة بالتلفيق.

فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة .. ونحو (أخذ ميثاقكم)، وشبهة ما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة، وأما مالم يكن كذلك، فإنا نفرق " أ. هـ.

قلت: هذه النسخة التي بين أيدينا دار الكتب المصرية، وفيها سقط كبير بمقدار صفحة، ففي النسخة التونسية عند الشيخ أحمد بن أحمد الشقانصي القيرواني (ت ١٢٢٨هـ).

ما نصه : ... ونحو (أخذ ميثاقكم)، [بالبناء لما لم يسم فاعله في (أخذ) ونصب (ميثاقكم)، وكذا عكسه] وشبهه ... وأما مالم يكن كذلك (كمن يقرأ (أهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم) الآية: بإشمام الصاد زاياً مع ضم الميم في عليهم، وصلتها بواو الإشمام

من قراءة حمزة، وضم الميم مع الصلة من قراءة ابن كثير، وكذا (بالآخرة هم يوقنون) بالسكت وترقيق الراء، وضم ميم الجمع مع الصلة، فالسكت من قراءة حمزة أو ابن ذاكوان.

أو حفص أو إدريس، وترقيق الراء عن طريق الآخرين العتقي والأزرق عن ورش، وصلة الميم من رواية قالون في أحد وجهيه أو ابن كثير أو أبي جعفر، وكذا من قرأ (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين)، بإمالة الناس وإدغام النون الساكنة في الياء إدغاماً خالصاً من غير غنة والتوسط أو الطويل في (آمنا) والسكت في (الآخر). وصلة (ميم) الجمع، والوقف بها السكت على (بمؤمنين).

فالإمالة من رواية الدوري عن البصري، والإدغام الخالص من رواية خلف عن حمزة، أو حفص الدوري عن الكسائي في أحد وجهيه والتوسط أو الطويل من طريق الأزرق عن ورش، والسكت من رواية حفص مثلاً، والصلة من قراءة ابن كثير، وها السكنت من قراءة يعقوب الحضرمي، ونحو ذلك من الأمثلة]، فإنا نفرق ...

قلت: فقد سقط على النساخ موضعين وهما ما بين القوسين الأول، وهو قصير، والموضع الثاني وهو الأطول.

الموضع الثامن :

قال في النشر (٢/ ٢١٩): "واختلفوا في (جبريل) [البقرة: ٩٧ – ٩٨] في الموضعين هنا وفي التحريم آية (٤)، فقرأه ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة وقرأه حمزة والكسائي وخلف فتح الجيم والراء وهمزة مكسورة واختلف عن أبي بكر ورواه العليمي عنه مثل حمزة ومن معه ، ورواه يحيى بن آدم عنه كذلك، إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة".

قلت: والشاهد هنا أن السقط في هذا الموضع أدى إلى تغيير القراءة وإثبات مالم يثبت عن القارئ وهو سقط وقع في أمهات نسخ النشر حتى إن الإزميري لم يتنبه فنقل النص كما هو دون تنبيه، وذلك في كتابه "تقريب أصول المقاصد" وكذا مَرّ هذا السقط في إصدار مجمع الملك فهد لكتاب النشر رغم توقف الكتاب عندهم لأكثر من عشر سنوات من مراجعته وتمحيصه، فنص النشر بهذه الصورة أدى إلى ما يلي :

١- أثبات لحمزة قراءة جبريل بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة هكذا (جَبْرَئِل) وهو قول ابن الجزري، وقرأه حمزة ... بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة كما في النشر.

٢- أثبت النص السابق لشعبة من رواية العليمي مثل قراءة حمزة السابقة، وهي (جَبْرَئِل) وهو مأخوذ من قول ابن الجزري عطفاً على قراءة حمزة ما نصه: "... بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة واختلف عن أبي بكر فرواه العليمي عنهم مثل حمزة ومن معه ...." انتهى .

قلت: فكل ما ترتب على نص النشر السابق هو باطل ولا تعرفه الأئمة القراءة في كتبهم ولا طرقهم المشهورة عنهم ولا غير المشهورة أيضاً. وعلى هذا جاء تحرير المسألة ببيان السقط من نسخة النشر حتى يصلح الباحثون ذلك في كتبهم سواء القديمة أو إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، وإليك النص المحقق : واختلفوا في جبريل .... وقرأه حمزة و... بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورةٍ ، [**وياء ساكنة**] واختلف عن أبي بكر فرواه العليمي عنهم مثل حمزة ومن معه انتهى .

فالسقط كما تبينت أخي القارئ الكريم هو في كلمة (**وياء ساكنة**) وعلى ضوء إثبات هذا السقط يكون ما يلي :

١- أن قراءة حمزة بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة هكذا (جَبْرَئِيل).

٢- أن رواية العليمي عن شعبة كقراءة حمزة السابقة، (جَبْرَئِيل) في إحدى وجهيه ، فهذا هو الثابت عن طرق الأئمة وكتبهم عن حمزة وشعبة وجرى التنبيه لهذا السقط لما وقع فيه بعض الباحثين من طلبة الدراسات العليا في رسالة لدرجة الدكتوراة حيث كتب الطالب هذا التعليق: "المقروء به من طريق النشر ما ذكره ابن الجزري رحمه الله فهو (جَبْرَئِل) من طريق العليمي قولاً واحداً في كل المواضع مثل قراءة حمزة (جَبْرَئِل)بالهمز بدون ياء من طريق يحيى بن آدم قولاً واحداً في كل المواضع، أما قراءة الصريفيني عن العليمي فغير مقروء بها ولم يذكر الخلاف في التقريب ولا الطيبة" انتهى.

فما كتبه هذا الطالب ترتب عليه سبعة أخطاء تم التنبيه عليها أثناء مناقشتي له وهي كالتالي:

١- أثبت الطالب لحمزة ونسب له قراءة لم يقرأ بها ولا هي في كتب علم القراءات وهي قراءة (جَبْرَئِل) بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة.

٢- أنه قوّل ابن الجزري ما لم يقله في النشر؛ أن المقروء به وجهاً وحداً.

٣- أثبت من طريق العليمي رواية لم تثبت عنه وهي (جَبْرَئِل)بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة.

٤- أنه نفى الخلف لشعبة وألزمنا بوجهٍ واحد فهذا خلاف ما عليه المحققون.

٥- أنه نفى الخلف من كتاب التقريب لابن الجزري .

٦- أنه نفى الخلف لشعبة من طريق الطيبة رغم صراحة ذلك الخلف في طيبة النشر.

٧- أنه خلط طريقاً بطريقٍ وهذا أشد مما سبق حينما قال الباحث : "وأما قراءة الصريفيني عن العليمي فغير مقروء به" انتهى.

قلت: فهذا الطريق لا أساس له ولا نعلمه بطرق الأئمة العشرة ولا غيرهم ممن اشتهر عنهم الإقراء، فالصريفيني إما من طريق القافلائي أو من طريق الأصم، أو أبي عون أو المثلثي أو نفطويه فقط، وأما عن العليمي فهو خطأ محضٌ.

وعلى هذا يتبين قيمة بيان هذا السقط من كتاب النشر لما تركه من آثار على الباحثين وطلبة العلم.

الرابع: التصحيف:

وهو ما يقع للنساخ من سهو وغفلة عند نسخ الكتب، وانتقال النظر من موضع إلى آخر مما يعرض للإنسان، وكتب العلماء مليئة بذلك.

ومن تلك المواضع في النشر، ولعل بعضها ستتم معالجته بظهور الكتب المحققة، وهذا ما وقع في طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، التي بين أيدينا اليوم.

الموضع الأول:

قال ابن الجزري (١/ ١٢٩): طريق ابن الصقر وهي الرابعة عن زيد ... ابن الوكيل ومن كتاب المصباح لابن الخيرون.

والصواب: ومن كتاب المفتاح لابن خيرن.

الموضع الثاني:

(١/ ١٣١) طريق ابن نفيس وهي الثانية عن ابن الحسين ... طريق الطرسوسي وهي الثالثة عن سوار بن الحسين من طريقين.

والصواب: وهي الثالثة عن ابن سوار عن عبد الله بن الحسين.

الموضع الثالث:

(١/ ١٣٢): طريق القاضي أبي العلاء، وهي الرابعة عن ابن حبش... ومن كفاية أبي العز قرأ بها أبي علي الواسطي.

والصواب: ومن كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي.

الموضع الرابع:

ومن طريق الشنبوذي (١/ ١٣٢) من المبهج... وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشطوي، والشنبوذي.

والصواب ... أحمد الشطوي الشنبوذي فهو طريق واحد لا اثنين؛ لأن الشنبوذي هو الشطوي.

الموضع الخامس:

طريق القافلائي (١/ ١٤٧)، وهي الثانية عن شعيب ... وقرأ بها فارس والطرسوسي وابن نفيس على أحمد السامري.

والصواب: ... وابن نفيس على أبي أحمد وهو عبد الله بن الحسين السامري.

الموضع السادس:

(١/ ١٥٩): طريق الرزاز وهي السادسة عنه من المصباح لأبي الكرم ومن الموضح والمصباح لابن خيرون.

والصواب: ومن الموضح والمفتاح لابن خيرون.

الموضع السابع:

(١/ ١٨٥): ومن طريق ابن حبشان من الكامل قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد الأصبهاني.

والصواب: قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبو الحسن علي بن محمد الخبازي الجرجاني، فهذا هو شيخ أبي منصور، والأول مصحف، وكذا في أسانيد الهذلي وهو الصواب وليس كما في النشر.

الموضع الثامن:

(١/ ٣٨٠): واختلف عن هشام فروى عنه المد ... وفي التجريد من قراءته على عبد الباقي يعني من طريق الجمال عن الحلواني.

والصواب: وفي التجريد من قراءته على الفارسي يعني ...

الموضع التاسع:

(٢/ ١٩٠) أما التلاق والتناد ... وانفراد أبو الفتح فارس عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف وتبعه ...أ.هـ.

والصواب: بالوجهين بالحذف والإثبات في الوصل وتبعه.

الموضع العاشر:

قال في النشر (١/ ١٦٠): ومن طريق المطوعي ... ومن التجريد ... وقرأ بها ... السعيدي على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي " أ. هـ.

قلت: عند مقابلة هذا الطريق على كتاب التجريد (ص ١١٥) في رواية خلف عن حمزة، قال الفحام (فأما السعيدي فقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سعيد علي إدريس بن عبد الكريم).أ.هـ.

قلت: تصحف اسم المطوعي لـ " أحمد بن سعيد "، فأنصرف الذهن إلى: أبي العباس أحمد بن سعيد بن نفيس، وهذا ما لا تساعده الطرق، إذ لم تثبت قراءة السعيدي على ابن النفيس.

فالصواب كما في النشر، والطريق صححه ثابتة من التجريد ولا ينظر للتصحيف الذي وقع للنساخ فيه.

الموضع الحادي عشر :

قال الإمام المتولي مستدركاً على الإزميري ص ١٨٠ – ١٨١ ، وأما ذكره الخزاعي فلا حاجة إليه؛ لأن المنتهى ليس له من طريق الطيبة.

وأيضاً التوسط الذي ذكره ليس لخلاد المعروف الذي هو خلاد بن خالد بل هو لخلاد بن جبيرة، ونصه كما في النشر :"قرأت به من طريق خلف وابن سعدان وخلاد بن جبيرة ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة، فاشتبه عليه الأمر فجعل ما لخلاد ابن جبيرة لخلاد بن خالد" انتهى

قلت: وهذا خطأ فادح وقع للشيخ المتولي فبسبب النص المصحف في نسخة النشر التي بين يديه جعله يقطع بأن التوسط في (لا) ليس من طريق الخزاعي؛ لأن نسخة النشر التي بين يديه فيها "وخلاد بن جبيرة" وهذا يصادم ما ذكره الإزميري من نسبة التوسط في (لا) للخزاعي اعتماداً على النشر، لذا قال المتولي عن الإزميري فاشتبه عليه الأمر فجعل ما لخلاد ابن جبيرة لخلاد بن خالد.

قلت: والحق أن الشيخ المتولي هومن اشتبه عليه الأمر بل وأمعن في الخطأ والوهم مما لا ينبغي لمثله أن يقع فيه، وبالرجوع لنص ابن الجزري نجد ما يلي

١- "قرأت به أداءً من طريق خلف وابن سعدان وخلاد وابن جبير ورويم عن يزيد".

٢- نسخة المتولي هكذا: "وقرأت به من طريق خلف وابن سعدان وخلاد بن جبيرة، ورويم"

قلت : فاجتمع في نسخة المتولي سقط وتصحيف، فأما السقط ففي (أداءً)، وهي ثابتة في نسخة ابن الجزري التي بين أيدينا اليوم.

وأما التصحيف فقد تصحف اسم (خلاد وابن جبير) إلى (خلاد ابن جبيرة) وبناء على هذا التصحيف نفى الإمام المتولي التوسط في (لا) لخلاد من كتاب الخزاعي، وبالرجوع لكتب القراءات وطرقها سواء التي هي طرق النشر أو التي خارج طرق النشر فإنه لا يوجد رجلٌ اسمه خلاد ابن جبيرة عند علماء القراءات فضلاً أن يكون طريقاً من طرق الإمام الخزاعي، وانساق خلف الإمام المتولي كذلك الشيخ عامر رحمه الله فقال: "وماقاله المتولي هو الموجود في النشر وهو الصواب" .

قلت : ولعل نسخة الشيخ عامر أيضاً فيها التصحيف .

الخامس: الوهم في إسناد الطريق:

ومما وقفت عليه في ذلك ما وقع للإمام ابن الجزري فيها وهمٌ: هو طريق الكتاني عن الصواف عن الوزان عن خلاد، قال ابن الجزري: طريق الكتاني وهي السابعة عن الصواف من كتابي ابن خيرون والمصباح لأبي الكرم (١/ ١٦٤).

قلت: فهذه الطريق غير صحيحة مطلقاً، ولم تثبت وهو وهم من الإمام ابن الجزري فهي تابعة لطريق بكار عن الصواف، وليست طريقاً قائماً بذاته عن الصواف فوهم ابن الجزري وجعلها من طريق الصواف، والأدلة على ذلك الوهم كما يلي:

١- أن هذا الطريق أعني: (الكتاني عن الصواف لم تثبت لا بطريق صحيح ولا سقيم عن الأئمة العشرة ممن هم طرق النشر، ولا عن الطرق الخارجة عن طرق النشر، ولا الطرق التي سكت عنها الامام ابن الجزري، فلا وجود لها ولم تصح بهذا السند مطلقاً ولا ينبغي لها أن تصح، لانقطاعها.

٢- إجماع الطرق من النشر، وغير طرق النشر ممن نقلوا عن الكتاني أن طريقه: إما عن القزاز كما في الوجيز للأهوازي، ص (٦٦)، والمنتهى للخزاعي، ص (١٣٤) أو عن طريق زيد بن أبي بلال كما في المصباح (١/ ٣٠٠)، أو طريق النقاش كما في المصباح (١/ ٢٦٢)، أو طريق ابن مجاهد كما في الموجز للأهوازي ٤٢١، والمصباح (١/ ١٧٥)، أو عن طريق أحمد بن عثمان بويان كما في المنتهى للخزاعي، ص١٢٨. أما طريق الصواف فهذا الذي خلت منه الطرق مطلقاً.

٣- إجماع الطرق التي نقلت عن الكتاني بأن الواسطة هو بكار عن الصواف وهي الطريق الثالثة عن خلاد في طرق النشر، وكذا الطرق الخارجة عن طرق النشر مما يدل أن هذه الطريق موضعها الثالثة من طريق بكار عن الصواف وليست هنا هو الموافق للطرق، كما في المصباح (١/ ٢٦٨)، والمنتهى للخزاعي ص (١٥٥).

٤- الدليل الأكبر على وهم ابن الجزري في إفراده هذه الطريق عن الصواف وأنها محض وهم: هو أن الكتاني لم يدرك الصواف أصلاً، إذا أثبتت المصادر والتراجم أن وفاة

الصواف كانت عام (٣١٠هـ)، وولادة الكتاني كانت (٣٠٠هـ) فهل يعقل أن يعرض طفل على هذه الإمام.

الموضع الثاني:

قال الإمام ابن الجزري في النشر (١/ ١٤٩) :"طريق النخاس والخلال وهي الرابعة والخامسة عن الصواف من كتاب المصباح قرأ بها أبو الكرم على القاضي أبي العلاء الواسطي قال : أخبرنا أبو القاسم عبدالله النحاس وأبو الحسين أحمد بن جعفر الخلال، وقرأ الخلال والنحاس والنهرواني وابن شاذان والحمامي على أبي عيسى بكار ... وقرأ بها على الصواف ...".

قلت: فهذه الطريق عن بكار لا تصح فأبو الكرم سنده على الصواف مباشرة أي أن النحاس والخلال عرضا على الصواف مباشرة وجعلها ابن الجزري على بكار على الصواف أي أن النحاس والخلال عرضا على بكار وبكار على الصواف ،وهذا ما لا يصح مطلقاً فلم تثبت التراجم كما في معرفة القراءة (١/ ٢٤٢) وكذلك الطرق كما جاء في المصباح ان النخاس والخلال عرضا على بكار ، بل على الصواف مباشرة، كما في المصباح فهذا لا شك أنه وهمٌ من الإمام ابن الجزري ووجه الوهم : ان ابن الجزري أشرك أصحاب الطرق عن بكار وهم ابن شاذان والحمام والنهرواني مع الخلال والنخاس. فأصبح الجميع قد عرض على بكار والصواب أن الثلاثة أبو شاذان والحمامي والنهرواني هم الذين عرضوا على بكارٍ أما الخلال والنخاس فعلى الصواف بدليل أن ابن الجزري نص على هذا في بداية الكلام فقال طريق النخاس والخلال فهما الرابعة والخامسة على الصواف ،وعليه نقول أن هذه الطريق أقصد الخلال والنخاس من طرق النشر كما جاء في المصباح إلا أنهما طرق مستقلة وغير داخلة في من عرض على بكار.

وعلى كلٍ فسواء حدث النخاس والخلال عن بكار أو الصواف فالطريق واحدة؛ لأن بكار لا طريق له إلا من شيخه الصواف، فلا خطر ولا إشكال .

السادس: اختيارات ابن الجزري عند اسناده للطرق:

الموضع الأول:

كأن يقدم ابن الجزري طريق التلميذ على صاحب الكتاب الموصل للطريق، كطريق الكتاني عن ابن مجاهد عن دوري أبي عمرو البصري.

قال ابن الجزري والعشرون: طريق الكتاني عن ابن مجاهد من كتاب السبعة (١/ ١٢٧).

فهذه الطريق لن توجد بهذه الصفة في السبعة أصلاً لأن الكتاني تلميذ ابن مجاهد، فكيف يكتب ابن مجاهد تلميذه فهذا لا يعقل ولكن تلميذه وهو الذي نقل رواية ابن مجاهد عن الدوري وهي موجودة في السبعة، ص (٩٨).

قال ابن مجاهد: فإني قرأت بها على ابن عبدوس ... على أبي عمر ... علي اليزيدي ... وقرأ اليزيدي على أبي عمرو. أ.هـ.

قلت: وهي كذلك في النشر.

الموضع الثاني:

أن يورد صاحب الكتاب الطريق سماعاً ويوردها صاحب النشر تلاوة، كما فعل ابن شريح في الكافي فعند الرجوع للمصدر لا نجد هذه الطريق في الكافي، فهذه أيضاً أحد اسرار ابن الجزري في إيراده طرق النشر، ولا يجوز أن نتأول على ابن الجزري بشيء مما نجهله...

قال ابن شريح: وقرأت برواية هشام على أبي العباس بن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد السامري، قال: السامري حدثنا ابن مجاهد، حدثنا ...

فنجد هنا صحة القراءة على ابن نفيس على السامري، وهذه صحة السند لهشام الموافقة لطريق ابن بليمة، والمعدل، والهذلي، وصاحب الكفاية، والإعلان إذا ثبت الطريق عندهم بأن ابن نفيس قرأ على السامري، ولما قرأ ابن شريح على ابن نفيس ثبت عند ابن الجزري صحتها فأسندها للنشر، وبالله التوفيق.

الموضع الثالث:

هو أن يبقي ابن الجزري الطريق إخباراً بالحروف في نشره كما في طريق الداني من طريق الشذائي عن الداجوني عن الصوري، عن ابن ذكوان، قال الداني: وأخبرني محمد آل البغدادي حدثنا الشذائي.

الموضع الرابع:

وهي أن يعمد المؤلف في عزو الطرق، لعلو السند، فيترك النازل، ويأخذ العالي منها، وعند الرجوع للمصدر لا نجد هذه الرواية كما ذكر ابن الجزري، ومثاله:

فمن طريق أبي سهل صالح بن إدريس عن ابن الأخرم عن الأخفش.

فعمد كل من صاحب الهادي، والتبصرة، والهداية، إلى ترك صالح بن إدريس عن أبي الطيب، وأسندوا روايته بالقراءة عن ابن حبيب عن عبد الملك الدمشقي، لعلو السند، ولم يشيروا لأبي سهل صالح في رواية أبي الطيب فأسند ابن الجزري رواياتهم من طريق أبي سهل لصحة السند كما في الإرشاد والتذكرة لأنهما أساس طريق الهداية والتبصرة والهادي فكلهم يروون عن أبي الطيب.

لذا قال ابن الجزري: ولم يصرح في التبصرة والهداية بطريق صالح من أجل نزول السند فذكروا عبد المنعم من قراءته على ابن حبيب عن الأخفش فقط وكلاهما صحيح تلاوة ورواية.

وهنا ما يفسر لنا ما ذكرناه عن أنه إذا صحت الطريق سنداً فابن الجزري يسندها لنشر ولو لم يسندها صاحب الكتاب.

نتائج البحث

من أهم نتائج البحث التي وقفت عليها أنه مهما بلغ العالم في علمه، أو الصانع في صنعته، فإن القصور، حليفه، إذ إن الكمال لله سبحانه وتعالى، فلا كمال إلا له سبحانه وتعالى، وعلى هذا فإني أشجع الباحثين والباحثات من كل فنٍ وفي كل فنٍ، ألا يأخذوا كل ما يكتب على أنه حقيقة بالتسليم المطلق، وأنا لا نستطيع تجاوزها لمكانة ذلك الإمام أو العالم، بل لابد من البحث، ومقابلة النصوص على أصولها في كل فن، فلاد بد من وجود الضعف البشري، لأن الله لم يكتب الكمال إلا له، ولكتابه، ورسوله صلى الله عليه وسلم.

والله أعلم ،،

فهرس المصادر

- القرآن الكريم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.
- الجامع، لأبي معشر الطبري، مخطوط.
- مفردة يعقوب، لابن الفحام، تحقيق: إيهاب فكري، أصول السلف، ط ١٤٢٨ هـ.
- مفردة يعقوب، لأبى على الأهوازي، تحقيق د. عمار الدوري، ط ١٤٣٠ هـ .
- مفردة يعقوب، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. حسين الطوبي، كنوز أشبيليا ١٤٢٩هـ
- مفردة يعقوب، لابن شريح، تحقيق مهدي الجزائري، ط ١٤٣١ هـ .
- إرشاد المتبدئ، وتذكرة المنتهي، للقلانسي، تحقيق: عمر الكبيسي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤ هـ .
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مكتبة الرشد .
- مفردات الراغب الأصفهاني، بيروت دار الكتب .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب – بيروت.
- غاية النهاية، لابن الجزري دار الكتب ، بيروت .
- التبصرة، لابن فارس الخياط، تحقيق: رحاب مفيد، مكتبة الرشد.
- الاختيار في القراءات العشر، سبط الخياط، تحقيق: د عبد العزيز السبر، مكتبة الملك فهد .
- الموجز في القراءات السبعة لأبي علي الأهوازي، تحقيق عبد العظيم عمران، مكتبة أولاد الشيخ.
- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن بن غلبون، تحقيق د: سعيد زعيمة، دار الكتب العلمية.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة، مؤسسة علوم القرآن.
- تحرير النشر، للأزميري، تحقيق: خالد أبو الجود، مكتبة أضواء السلف .
- بستان الهداة لابن الجندي، تحقيق د. حسين العواجي، دار الزمان.

- الكفاية الكبرى، للإمام القلانسي، مراجعة: جمال شرف، دار الصحابة.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى.
- الكتاب الأوسط في القراءات، للعماني، تحقيق د: عزة حسن، دار الفكر.
- الكافي في القراءات السبع، لابن شريح، تحقيق: أحمد الشافعي، دار الكتب العلمية.
- كتاب الإرشاد، لأبي الطيب بن غلبون تحقيق د: باسم السيد، جائزة الأمير سلطان.
- المفيد في القراءات الثمان، للحضرمي، تحقيق: محمد الصماني، مكتبة ابن عباس.
- المنتهى، للخزاعي، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث.
- المبهج في القراءات الثمان، لسبط الخياط، تحقيق د: وفاء عبد الله.
- جامع ابن فارس، مخطوط.
- سوق العروس، لأبي معشر الطبري، مخطوط.
- كتاب التبصرة، لمكي القيسي، دار الصحابة، مصر.
- الوجيز، لأبي على الأهوازي، تحقيق د: دريد حسن، دار العرب.
- التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري، تحقيق محمد حسن، الجماعة الخيرية بجدة.
- الكامل في القراءات العشر، لأبي القاسم الهذلي، تحقيق جمال الشايب.
- المصباح الزاهر، للمبارك الشهرزوري، تحقيق: تحقيق عثمان غزال، دار الحديث .
- المستنير في القراءات العشر، لابن سوار، تحقيق د: عمار أمين، دار البحوث – دبي.
- غاية الاختصار، لأبي العلاء العطار، تحقيق د: أشرف طلعت، الجماعة الخيرية، جده.
- التجريد في القراءات السبع، لأبي القاسم الفحام، تحقيق د: ضاري الدوري دار عمار.

- الاستكمال، لابن غلبون، تحقيق: د عبد العزيز سفر – الكويت.
- جامع البيان في القراءات السبع، للداني، تحقيق جامعة الشارقة، الإمارات العربية.
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، تحقيق: مصطفي سلمان، العلوم والحكم.
- غاية النهاية، لابن الجزري، عنى به: ج. برجستراير، دار الكتب العلمية.

فهارس البحث

الموضوع	رقم الصفحة
١- المقدمة	١
٢- مخالفة الأصل	٢
٣- السهو	١٨
٤- السقط	٢٠
٥- التصحيف	٢٧
٦- الوهم	٣١
٧- نتائج البحث	٣٥
٨- المصادر	٣٦
٩- الفهارس	٣٩